

S

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن
UN LIBRARY



S/22129/Add.1
28 January 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

1991-1990

UN/DA COLLECTION

تقرير الأمين العام عن قوة
الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(فيما يتعلق بالفترة من ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠
إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١)

إضافة

مذكرة من الأمين العام

تشير الفقرة ٣ من تقرير المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ والمقدم إلى مجلس الأمن (S/22129) إلى استعراض نطاق ووزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهو استعراض طلب مني مجلس الأمن أن أضطلع به عند قيامه في آخر مرة بتجديد ولاية القوة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ . والوثيقة المرفقة تتضمن التقرير الذي قدمه لي الفريق التابع للأمانة العامة والذي قام ، بالتشاور مع قائد القوة ، بإجراء هذا الاستعراض ، وهي معمة لإطلاع أعضاء المجلس .

استعراض نطاق ووزع قوة الأمم المتحدة
المؤقتة في لبنان

مقدمة

١ - اتفق أعضاء مجلس الأمن ، في إطار مفاوضات غير رسمية أجروها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، على مطالبة الأمين العام بأن تضطلع الامانة العامة باستعراض لنطاق ووزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ضوء أداء هذه القوة بمهامها منذ إنشائها في عام ١٩٧٨ ، ومولا الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا . ومن شأن هذا الاستعراض أن يكون بمثابة أساس يستند إليه مجلس الأمن في تقييم ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بالترتيبات الحالية المتعلقة بالقوة أم انه ينبغي تغيير هذه الترتيبات . ولقد جرى تأكيد هذه المطالبة في رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن الأمين العام بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (S/21833) . وقد أنجز هذا الاستعراض خلال فترة الولاية الحالية بواسطة إدارة الشؤون السياسية الخاصة وقائد القوة . وثمة استعراض مستقل للترتيبات الراهنة للقوة في مجال صيانة المركبات اضطلع به فريق مشكل برئاسة نائب مدير شعبة العمليات الميدانية ، حيث قام هذا الفريق بزيارة القوة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

٢ - في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، بلغ العدد الإجمالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وللفريق المراقبة في لبنان ٦٤٨٠ فردا ، منهم ٩١٣ من العسكريين و ٢٠٦ من المدنيين المعيّنين على أساس دولي و ٣٦١ من المدنيين الموظفين على الصعيد المحلي . وهذه القوة تعد أكبر قوة قائمة حاليا فيما يتصل بعمليات صيانة السلم ، وهي تشكل ٥٥ في المائة من مجموع الافراد المشاركين في هذه العمليات .

أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ،

كانون الثاني/يناير ١٩٩١

المجموع	المحليون	المدنيون	العسكريون	الدوليون	المدنيون
٧١٣	٢٥٤	١٩٦	٢٦٣		مقر القوة وقيادة معسكر الناقورة
٤ ٣٩٣	١٠٠	-	٤ ٢٩٣		ست كتائب مشاة
١٥٤	-	-	١٥٤		الاحتياطي المتحرك للقوة
١ ١٤٣	-	-	١ ١٤٣		الوحدات الإدارية
٧٧	٧	١٠	٦٠		فريق المراقبة في لبنان
٦ ٤٨٠	٢٦١	٢٠٦	٥ ٩١٣		المجموع

٣ - وكتائب المشاة الست لديها ٩٥ موقع مراقبة و ٤٥ مركز تفتيش و ٢٩ نقطة للتفتيش والمراقبة ، ومن هذه المواقع البالغ عددها ١٦٩ يوجد ٥٧ موقعا داخل المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل . كما ان فريق المراقبة في لبنان يوفر الافراد اللازمين لخمس نقاط تفتيش أخرى تقع داخل هذه المنطقة الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية .

٤ - وتبلغ التكلفة السنوية الحالية للقوة ، التي ستكبدتها الأمم المتحدة في سنة ١٩٩١ التقويمية ، ١٥٣,٧ مليون دولار تقريبا ، وهي تناهز ٤٦ في المائة من التكلفة التقديرية لكافة عمليات صيانة السلم القائمة في عام ١٩٩١ ، وقد وصل العجز المتعلق بالحساب الخاص بالقوة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ الى ٢٨١,٧ مليون دولار ، مما يعادل تقريبا تكلفة سنتين من العمليات بالمعدلات الحالية . وهذا المبلغ يشكل ديون الأمم المتحدة المستحقة للحكومات المساهمة بقوات ، وهي ديون عجز الامين العام عن تسديدها بسبب تخلف بعض الدول الاعضاء عن دفع كامل الحصة المقررة عليها من تكاليف القوة في الموعد المناسب .

أولا - أداء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

لمهامها في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩٠

انشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥ - عندما أنشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ١٩٧٨ كان قطاع اسرائيل - لبنان قد شهد بالفعل سنوات من التوتر والعنف المتكرر . وعلى وجه الخصوص بعد انتقال العناصر الفلسطينية المسلحة من الاردن الى لبنان في عام ١٩٧٠ تزايدت

العمليات الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل وتزايدت أيضا الردود الانتقامية الاسرائيلية ضد القواعد الفلسطينية في لبنان . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ تم تشكيل حكومة جديدة في لبنان في أعقاب إقرار وقف إطلاق النار ووزع قوة الردع العربية في معظم أنحاء البلاد . إلا أن الأعمال العسكرية تواصلت في الجنوب وكانت أساسا بين الفلسطينيين والجماعات اللبنانية المتحالفة من جانب ، وبين العناصر المسيحية غير النظامية المدعومة من اسرائيل من جانب آخر .

٦ - وفي ظل هذه الخلفية ، وفي أعقاب غارة فلسطينية في شمال تل أبيب ، قامت اسرائيل ، في آذار/مارس ١٩٧٨ ، بعملية عسكرية ضد القواعد الفلسطينية في جنوب نهر الليطاني ، حيث احتلت جزءا كبيرا من هذه المنطقة . ولقد اتفق في مجلس الأمن ، بشكل عاجل ، على أن تفضلع الأمم المتحدة بإجراء مبكر في جنوب لبنان ، حيث اتخذ المجلس القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) ، اللذين تضمنتا إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٧ - وقد كان المقصود بإنشاء هذه القوة هو إيجاد طريق سريع وحاسم لمعالجة تلك المشكلة الفورية ، مما جرى تأكيده بإضافة كلمة "المؤقتة" إلى اسم القوة . بيد أن الولاية التي منحت للقوة تضمنت من المهام ، في نفس الوقت ، ما يتجاوز مجرد ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية . وفي ضوء الأحوال السائدة في المنطقة ، تبين أن "إعادة السلم والأمن الدوليين" و "مساعدة حكومة لبنان في كفالة استرجاع سلطتها الفعلية في المنطقة" تمثلان هدفين طموحين بعيدي المدى .

٨ - وقد كان من المتوخى لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تكون بمثابة عملية ذات مرحلتين . المرحلة الأولى تتضمن تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية من أرض لبنان . وبمجرد الانتهاء من ذلك ، كان على القوة أن تحدد منطقة لعملياتها وأن تسيطر على تلك المنطقة ، وكان من المفترض أن تعين حدود تلك المنطقة ، بعد إنشاء القوة ، في ضوء ولايتها . وفي هذه المرحلة الثانية ، كان ينبغي على القوة أن تشرف على وقف الأعمال الحربية ، وأن تكفل تحقيق السلم في منطقة عملياتها ، وأن تسيطر على التحركات ، وأن تتخذ جميع التدابير التي ترى ضرورتها من أجل ضمان استعادة السيادة اللبنانية على نحو فعلي (S/12611 ، الفقرة ٦) .

المتطلبات الأساسية

٩ - كان من الواضح منذ البداية أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان سوف تضطر إلى العمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة . ولقد بين الأمين العام صراحة تلك المتطلبات

التي يتعيّن الوفاء بها من أجل نجاح القوة في مهمتها . وكان أهم هذه المتطلبات بالطبع هو أن تقوم الأطراف المعنية باتخاذ كافة التدابير اللازمة للامتثال لقرارات مجلس الأمن وبالتعاون مع القوة في مجال الاضطلاع بولايتها .

١٠ - ولم يكن شمة وفاء بهذه المتطلبات ، ولقد خابت الآمال المعقودة على ولاية القوة . فإسرائيل احتفظت بدرجة ما من القوة العسكرية في المنطقة عن طريق العمل مع القوات غير النظامية ، التي كانت تخضع في ذلك الوقت لقيادة الرائد حداد والتي أشار إليها الأمين العام في تقاريره إلى مجلس الأمن باسم "القوات الفعلية" ، وكذلك عن طريق العمل من خلال هذه القوات . ومن هذا المنطلق ، واصلت إسرائيل شن الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين (ممن وصفهم الأمين العام في تقاريره بـ "العناصر المسلحة") في جنوب لبنان ، وذلك بالاضطلاع بعمليات ترمي إلى عزلهم وحرمانهم مما يحظون به من تأييد لدى السكان . ولقد تضمن هذا الصراع ارتكاب أعمال عنيفة ضد الأفراد (مثل نسف المساكن) وكذلك ضد قرى بأكملها (القصف بالمدفعية) . وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية أن تقوم ، من ناحيتها ، بإبقاء وتعزيز قواعدها السياسية والإدارية في المنطقة .

١١ - ومن ثم ، فقد تبين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إنها محاصرة بين عدوين يتنافسان على السيطرة على نفس المنطقة التي كان من المفترض منها أنها ستكفل عدم استخدامها في أنشطة حربية من أي نوع . ولقد مُنعت القوة من وزع أفرادها على نحو كامل في المنطقة التي احتلتها القوات الإسرائيلية ، كما أنها لم تتمكن ، بمفّة خاصة ، من الانتشار حتى تصل إلى خط الهدنة الفاصل ، مما يمثل شرطا أساسيا لاستعادة السلم والأمن الدوليين . وبالإضافة إلى ذلك ، كان كل من الطرفين يحاول دائما أن يتعدى خلسة على منطقة انتشار القوة أو أن يتسلل إلى هذه المنطقة ، كيما يحسّن من مركزه في الحرب التي يشنها على الطرف الآخر . ومن جراء هذه الظروف غير المواتية ، كان لا بد للجهود التي تبذلها القوة في مجال تنفيذ ولايتها ألا تحظى سوى بنجاح جزئي فقط ، كما أنها قد اضطرت إلى تكبد خسائر في الأرواح لم يسبق لها مثيل منذ الاضطلاع بعملية الأمم المتحدة في الكونغو .

الجهود الرامية إلى استعادة سلطة الحكومة

١٢ - في أعقاب إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، أجرت السلطات اللبنانية والقوة مشاورات موسعة بشأن استعادة سلطة الحكومة جنوبي نهر الليطاني . وتركزت المشاورات على سبل استخدام الجيش اللبناني إلى منطقة القوة . بيد أن هذا كان مشروعا معقدا . فالحرب الأهلية قد أظهرت إلى السطح انقسامات عميقة بين السكان

اللبنانيين ، انعكست بصورة حتمية داخل الجيش الذي كان يمر بمرحلة إعادة تنظيم وتشكيل . وعلاوة على ذلك ، كان الجيش ، في تحركه إلى منطقة القوة ومنها ، يعتمد على تعاون شتى الجماعات الفلسطينية وغيرها من الجماعات التي كانت تسيطر على خطوط الاتصال بين العاصمة والجنوب ، ولاسيما الطريق المباشر المار بطول الساحل . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت السلطات الاسرائيلية معارضة لهذا التحرك . ومع ذلك ، قررت حكومة لبنان ايفاد قوة عمل إلى الجنوب ، وأبلغت الامين العام بذلك . وقد بدأت الوحدة رحلتها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٨ عن طريق وادي البقاع . وعندما وصلت إلى كوكبة (قطاع الكتيبة النرويجية) تعرضت لقصف شديد من جانب قوات الامر الواقع ، واضطرت في نهاية الامر إلى الانسحاب .

١٣ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، دعا مجلس الامن الحكومة اللبنانية إلى القيام ، بالتشاور مع الامين العام ، بوضع برنامج تدريجي للأنشطة الواجب تنفيذها على مر الأشهر الثلاثة التالية لتعزيز استعادة سلطتها في جنوب لبنان . وفي إطار هذا البرنامج ، تم في نيسان/ابريل ١٩٧٩ وزع كتيبة من الجيش اللبناني في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان رغم القصف الشديد للمنطقة ومقر القوة في الناقورة من جانب قوات الامر الواقع . وجرى تعزيز الوحدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، ثم في حزيران/يونيه ١٩٨١ ، ومازالت عناصر منها باقية في منطقة القوة . إلا أن الجيش اللبناني لم يتمكن ، في ظل الظروف السائدة ، من القيام بدور هام .

عمليات قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢

١٤ - خلال تلك الفترة ، شرعت القوة في أداء مهمتها المتمثلة في تأمين الطابع السلمي للمنطقة التي تمكنت من الانتشار فيها . وقد قامت بذلك من خلال انشاء نقاط تفتيش عند نقاط الدخول وعلى طول الطرق ، وتفتيش المركبات والافراد للتأكد من عدم وجود أسلحة أو غيرها من الامدادات العسكرية . كما قامت بدوريات راجلة ومتنقلة في القرى وعلى طول الطرق الرئيسية ، بما في ذلك بعض الوديان ، وأقامت مواقع تصنت ليلي للكشف عن أي تحركات . ونظرا لأن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لم يكن لديها سلطات شرطية ، كما أن السلطات اللبنانية لم تكن في وضع يسمح لها بممارسة سلطاتها ، فإن القوة كانت ترافق من كانت تعترضهم من أفراد مسلحين أو مرتدين زبياً عسكرياً إلى خارج منطقة عملياتها .

١٥ - ورغم أن أولئك الافراد كانوا لا يخرجون طواعية في جميع الحالات ، وأحياناً كانوا ينتقمون من قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لتدخلها في أنشطتهم ، فإن الاعتدال النسبي لآعمال القوة أسهم بالفعل في زيادة فعاليتها ، وخصوصاً فيما يتعلق

باعتراض المتسللين الفلسطينيين واللبنانيين . ولم يكن أولئك المتسللون - الذين كانوا يستهدفون إسرائيل أو قوات الرائد سعد حداد غير النظامية - يشعرون بالتهديد من جانب جنود القوة ، كما أن المنظمات التي أرسلتهم لم يكن لديها ما تكسبه من محاربة جنود الأمم المتحدة . ولم يكن اعتراض القوة لأولئك الأفراد أكثر من مصدر إزعاج لهم . إذ أن التأثير المباشر للاعتراض كان مجرد العمل (وإن كان مرة تلو المرة) على تأجيل المهام التي كانت بالغة الخطورة على أي حال . وكانت هناك مهمة ثانية وهامة هي حماية القرى التي كانت تقع بين رحي الصراع على النفوذ والسلطة بين الجانبين ، وأحيانا بين جماعات مختلفة من نفس الجانب . فكثيرا ما دأبت قوات الأمر الواقع التابعة للرائد سعد حداد على التحرش بالقرى الواقعة في منطقة وزع القوة بالقصف . وفي حالات كثيرة ، تمكنت قوات الأمر الواقع أو الأطراف الإسرائيلية المقيمة من دخول منطقة القوة لاختطاف أشخاص مشتباه في تعاطفهم مع الفلسطينيين ، أو لنسف بيوتهم . كما كان على القوة أن تواجه المحاولات التي قامت بها قوات الأمر الواقع ، ونجحت في بعضها ، لإنشاء مواقع داخل منطقة القوة .

قيام إسرائيل بإعادة الاحتلال خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥

١٦ - أدى اجتياح إسرائيل الثاني للبنان في حزيران/يونيه ١٩٨٢ إلى تغيير وضع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تغييرا جذريا . فعلى مدى ثلاث سنوات ، ظلت القوة بكاملها وراء الخطوط الإسرائيلية ، مما جعل أي تفكير في تنفيذ ولايتها الأصلية أمرا عقيما ، إذ كان دورها مقصورا على توفير الحماية والمساعدة الإنسانية ، قدر الإمكان ، للسكان المحليين . ومع ذلك ، أبقى القوة في موقعها ، وهو ما لم يكن على الإطلاق بدافع من الأمل في أن تقوم بدور هام في إنسحاب القوات الإسرائيلية في نهاية المطاف ، وعندها تتمكن من التنفيذ الكامل للمهام الموكلة إليها أصلا من قبل مجلس الأمن .

١٧ - وبعد الغزو المبدئي ، لم تحتفظ قوات الاحتلال إلا بوجود محدود نسبيا في منطقة وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وواصلت القوة العمل بنفس القدر الذي كانت تعمل به من قبل ، وبذلت ما في وسعها لمنع أنشطة القوات غير النظامية المسلحة ، وذلك لمصلحة السكان . وقد حاولت هذه القوات غير النظامية ، بتوجيه ودعم من القوات الإسرائيلية ، إقامة نقاط تغتيش والقيام بدوريات في القرى . وكانت القوات غير النظامية تفتقر إلى الانضباط ، بوجه عام ، كما كانت محط استياء بالغ من جانب السكان . وكانت لدى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تعليمات دائمة بنسزع السلاح من هذه القوات غير النظامية واحتواء أنشطتها ، ما لم تكن القوات الإسرائيلية ترافقها أو تشرف عليها مباشرة . ومع ذلك ، لم تتمكن القوة من السيطرة على قوات

الاحتلال نفسها . وكان كل ما أمكنها هو رصد أنشطة هذه القوات ورفع تقارير عنها إلى الأمين العام .

انسحاب القوات الإسرائيلية في عام ١٩٨٥

١٨ - عقد الأمين العام ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، مؤتمرا للممثلين العسكريين لإسرائيل ولبنان في مقر القوة بالناقورة ، وذلك لمناقشة انسحاب القوات الإسرائيلية والأمور المتعلقة بذلك . وانتهت هذه المحادثات في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ دون التوصل إلى اتفاق . وبدلاً من ذلك ، أعلنت حكومة إسرائيل ، في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، خططها لإعادة وزع القوات الإسرائيلية على ثلاث مراحل . وفي المرحلة النهائية ، يتم وزع تلك القوات على طول خط الهدنة ، وهو خط الحدود المعترف به دولياً بين إسرائيل ولبنان ، مع الاحتفاظ بـ "منطقة أمن" في جنوب لبنان ، تقوم فيها القوات المحلية (المعروفة باسم "جيش لبنان الجنوبي") بأداء مهامها بدعم إسرائيلي . ("جيش لبنان الجنوبي" هو الذي حل محل قوات الرائد سعد حداد غير النظامية ، ويشار إليه ، شأنه شأن تلك القوات ، بـ "قوات الأمر الواقع" في تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن) .

أنشطة المقاومة اللبنانية

١٩ - على الرغم من أن منطقة عمليات القوة كانت هادئة نسبياً في مبدأ الأمر ، فإن معارضة الاحتلال العسكري على يد إسرائيل ازدادت تدريجياً . وبحلول شباط/فبراير ١٩٨٥ ، كثر حدوث أعمال التحرش وحرب العصابات ضد القوات الإسرائيلية من قبل جماعات المقاومة اللبنانية . وفي بيان صادر في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ (S/17093) ، الفقرة ٣٤) أشار الأمين العام إلى أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ترابط في منطقة تجري فيها عمليات المقاومة النشطة ضد جيش الدفاع الإسرائيلي ، ويقوم فيها الجيش المذكور باتخاذ تدابير مضادة قوية . ولا يحق لقوة الأمم المتحدة ، لأسباب واضحة ، اعتراض سبيل أعمال المقاومة اللبنانية ضد قوات الاحتلال ، كما أنها لا تملك الولاية أو الوسائل اللازمة لمنع التدابير المضادة . وبذلك ، عمل الاحتلال الإسرائيلي ، بالمقاومة التي أشارها ، على الحد من قدرة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على تنفيذ مهامها المتعلقة بمنع تكرار نشوب القتال وتأمين الطابع السلمي لمنطقة عملياتها . وما زال هذا التضارب في موقف القوة قائماً بصورة أساسية حتى اليوم .

التغيرات التي استجبت على وزع القوة في عام ١٩٨٦

٣٠ - في أعقاب الانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية خلال النصف الاول من عام ١٩٨٥ ، ضاعفت القوة جهودها لتأمين الطابع السلمي للمنطقة الواقعة تحت سيطرتها ولتوفير الدعم الإنساني للسكان المدنيين في المنطقة التي كانت لا تزال خاضعة لسيطرة إسرائيل . وكانت المنطقة الثانية أكبر من المنطقة التي كانت خاضعة لسيطرة قوات الأمر الواقع قبل عام ١٩٨٢ وامتدت حاليا لمسافة كبيرة تجاه شمالي الجزء الشرقي لمنطقة القوة . وكانت جهود القوة في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها تؤدي ، من حين لآخر ، إلى حالات مواجهة مع العناصر المسلحة المنخرطة في أنشطة المقاومة الموجهة ضد الاحتلال الإسرائيلي ، حيث نزلت بالقوة مرة أخرى إصابات وخسائر في الأرواح بمعدلات مزعجة .

٣١ - ففي سلسلة من الأحداث الخطيرة التي وقعت خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦ ، قُتِلَ عشرة أفراد من القوة وَجُرِحَ ما يقرب من ٥٠ من جراء عمل من الأعمال العسكرية . ونتيجة لذلك ، أعادت القوة النظر في عملياتها وأدخلت عددا من التعديلات من أجل زيادة أمنها ، وذلك بتركيز وزعها في مواقع أقل عددا وأكثر قوة ، مع شحذ جهودها لتحقيق قدر أكبر من الفعالية .

٣٢ - ولهذه الأسباب ، ولاغراض الخطط العسكرية ، قسّمت القوات منطقة وزعها إلى أربعة أجزاء ما زالت قائمة حتى اليوم :

(أ) المنطقة الشمالية الغربية : تقع شمالي خط يبدأ من الجزء الجنوبي لجيب صور ويمر بوادي جيلو وينتهي عند طرفلية . وتشمل هذه المنطقة حوالي نصف قطاع الكتيبة الفانية . وفي هذه المنطقة ، يشكل التفتيش الشامل لجميع المركبات عبئا غير مقبول على السكان بسبب كثافة حركة المرور إلى صور ومنها . كما أن هذه المنطقة يقل فيها احتمال نشوب الأعمال العسكرية ، نظرا لانعدام المواجهة المباشرة بين الجانبين المتعارضين . لذلك ، ينصب الاهتمام على الحيلولة دون دخول أسلحة بعيدة المدى إلى المنطقة ، ومنع اختطاف الطائرات ، وفرض قيود على التحرك ليلا .

(ب) المنطقة الوسطى : تقع بين المنطقة الشمالية الغربية ومنطقة السيطرة الإسرائيلية في الجزء الغربي من منطقة القوة . وتشمل هذه المنطقة قطاع الكتيبة الفيجية ، وقطاع الكتيبة النيبالية ، والجزء الشمالي من قطاع الكتيبة الأيرلندية ، والنصف الغربي من قطاع الكتيبة الفنلندية . وفي هذه المنطقة ، تسعى القوة إلى منع نقل أي أسلحة أو انتقال أي أفراد مسلحين ، باستثناء بعض الأفراد

المسموح لهم من جانب القوة بحمل أسلحة لأغراض الأمن العام . كذلك ، تفرض القوة قيودا على التحرك ليلا .

(ج) منطقة السيطرة الإسرائيلية : تعتبر حرية حركة القوة مقيّدة ، باستثناء أجزاء قطاعي الكتيبتين الفنلندية والبرلندية ، التي كانت القوة موزوعة فيها قبل عام ١٩٨٢ . وفي هذه المنطقة ، فإن القوة :

١١) تستخدم نقاط المراقبة لرصد الحوادث التي تقع والإبلاغ عنها ؛

١٢) تقوم ، حيثما تتمتع بحرية حركة ، بدوريات ليلا ونهارا ، وتوفير الحماية والمساعدة للسكان المحليين بمحاولة منع أي غارات على القرى الخاضعة تقليديا لحماية القوة ؛

١٣) تعمل ، حيثما لا تتمتع بحرية حركة ، على تحقيق ضبط النفس عن طريق إثبات وجودها وقيامها بالرصد عن كثب لأنشطة قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع .

(د) ويشكل قطاع الكتيبة النرويجية حالة خاصة لأنه منغلج جغرافيا عن بقية منطقة وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ويوجد القطاع بأكمله ، منذ عام ١٩٨٢ ، داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل . وقد استمرت الكتيبة النرويجية تحول دون تحرك أي أشخاص مسلحين غير منتمين إلى القوات النظامية في قطاعها ، وذلك لمالح السكان . وتتضمن هذه العملية قوات الأمر الواقع ، إلا إذا كانت مصحوبة بأفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وتحت إشرافهم المباشر . وقد تم إبلاغ جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه ينبغي ألا يستخدم سوى الطرقات الرئيسية لبلوغ مواقعه في شمال وشرق القطاع ، وأنه ينبغي ألا تقوم فيها تلك القوات بعمليات عسكرية . وقدمت هذه الشروط لأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان رأت أن القطاع كان هادئا عموما وأنه لن يبقى هادئا إذا قام جيش الدفاع الإسرائيلي بعمليات فيه وجلبت بالتالي إلى ذلك القطاع صراعه مع المقاومة . وقد احترمت جيش الدفاع الإسرائيلي شروط قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لبعض الوقت ، غير أنه منذ صيف عام ١٩٨٧ تقوم القوات الإسرائيلية بتنفيذ عمليات في قطاع الكتيبة النرويجية بتواتر أكثر ، مما أدى إلى حدوث عدد من الاشتباكات مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ورد وصفها في تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن (انظر على سبيل المثال الفقرة ١٦ من الوثيقة S/19445) .

الجهود المبذولة منذ عام ١٩٨٥ لتحقيق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)

٢٣ - بذل الأمين العام منذ فشل محادثات الناقورة في أوائل عام ١٩٨٥ كل ما في وسعه من جهود لإقناع السلطات الإسرائيلية بأنه من مصلحة إسرائيل ذاتها ، بصرف النظر عن التزاماتها في إطار الميثاق بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها ، أن تتعاون من أجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا . وقد أشير إلى أن المواقع العسكرية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع تستقطب عمليات عدائية لم تكن لتحدث لو لم توجد تلك المواقع العسكرية ، وأن تدمير السكان المحليين من المعاملة التي يلقونها على أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع يزيد ، ولا يقلل ، من احتمال سماحهم بشن هجمات انطلاقا من أراضيهم ضد الاحتلال وحتى ضد إسرائيل ذاتها ، وأحيانا المساعدة على شن تلك الهجمات . وقد تم بناء على ذلك حث السلطات الإسرائيلية على أن تقبل برنامجا للانسحاب الكامل لقواتها من الأرض اللبنانية وتسليم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان جميع مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع ، وهو ما من شأنه أن يضمن الأمن في مناطق الحدود بالتعاون مع السلطات اللبنانية المحلية ، ريثما تسترجع الحكومة المركزية سلطتها الكاملة على المنطقة .

٢٤ - ولم تجد هذه النداءات قبولا ، باستثناء واحد . وكان ذلك الاستثناء في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ عندما سحبت إسرائيل قوات الأمر الواقع من موقعين في تلة الحقبان (الفقرتان ١٢ و ١٣ من الوثيقة S/19445) . وكانت النتيجة مثلما توقعته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، عودة الهدوء إلى المنطقة وإعادة تعمير سكاني سلمي لقريتين كبيرتين كانتا تتعرضان بانتظام للنيران انطلاقا من تلك المواقع . غير أن نجاح هذه العملية لم يؤد ، لسوء الحظ ، بإسرائيل إلى الانسحاب من مناطق أخرى ، على الرغم مما وجهه الأمين العام وقائد القوة من حث متكرر لتفعل إسرائيل ذلك .

ثانيا - الحالة في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في

لبنان في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١

الإطار السياسي والعسكري

٢٥ - لا تزال إسرائيل تسيطر على جزء من جنوب لبنان ، ويتم ذلك إلى حد كبير من خلال قوات الأمر الواقع ، مثلما ورد وصفه في تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن . ولا يزال عدد كبير من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي موجودين في الأرض اللبنانية ، وقد يجري ، بل وكثيرا ما يتم تعزيز ذلك الوجود بسرعة بواسطة قوات جيش الدفاع من إسرائيل ذاتها . وقد بدأت إسرائيل كذلك في تنصيب إدارة مدنية في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها . ولا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع يشكل أهدافا

لهجمات تشنها مجموعات من اللبنانيين تناهض الاحتلال . وترد قوات جيش الدفاع وقوات الامر الواقع من ناحيتها بشدة على هذه الهجمات ، وذلك في كثير من الاحيان باستخدام أسلحة ثقيلة وبدعم جوي من إسرائيل . وتسعى قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان للاضطلاع بولايتها ، غير أنها لا تجد نفسها بين نارين .

٢٦ - ولا تزال سلطة الحكومة اللبنانية منحصرة انحسارا خطيرا . ولا يوجد في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل إلا عدد قليل من الهياكل الإدارية التي تدين بالولاء للحكومة المركزية في بيروت أو التي تتلقى أموالا منها . وتوجد بوضوح أكثر في مناطق أخرى في منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان عناصر تابعة للإدارة المركزية ، بما فيها فصائل صغيرة من الجيش اللبناني وبعض الحرس . غير أن دورهم في صيانة القانون والنظام دور محدود للغاية ، ويتزايد اضطلاع السكان أنفسهم بهذه المهمة عمليا ، وينظم السكان دوريات أمنية في قرى عديدة . وتبلغ قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بهذه الترتيبات وتيسرها وذلك بالسماح لأفراد معينين بحمل أسلحة شخصية أثناء الاضطلاع بتلك المهام الأمنية . وينتمي العديد من السكان إلى حركة أمل أو يؤيدها ، وهي منظمة ذات قاعدة شيعية واسعة النطاق اضطلعت بدور هام في هذه الجهود . كما أن منظمة أمل ناشطة كذلك في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وتحاول ضمان إمداد السكان بالخدمات الأساسية على الرغم من الظروف السائدة الصعبة للغاية .

٢٧ - وترغب الأغلبية العظمى من سكان جنوب لبنان في أن يوضع حد للاحتلال الإسرائيلي وأن يحل السلام والنظام . وبذلك تتفق أهداف أغلبية السكان مع أهداف القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبالإضافة إلى ذلك ، ونظرا إلى التفوق العسكري الإسرائيلي الساحق ، يعارض أغلبية السكان العمليات التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات انتقامية حادة . وبالتالي تدعم أغلبية السكان ما تبذله قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من جهود للحيلولة دون استخدام هذه المنطقة للقيام بأنشطة عسكرية ، ويقدررون تقديرا كبيرا الدعم الإنساني الذي توفره قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وبالخصوص استعدادها لمحاولة تخفيف حدة التدابير التي تتخذها ضدهم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الامر الواقع . غير أن استيائهم من الاحتلال الإسرائيلي ، وبالخصوص المعاملة التي يلاقونها المعتقلون في سجون قوات جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الامر الواقع ومركز الاستجواب في الخيام ، يشيران في نفس الوقت تعاطفا طبيعيا مع مجموعات المقاومة المختلفة . ويمكن لهذا العامل أن يحول بين عشية وضحاها مواقف ودية في الأحوال العادية إزاء قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى عدااء مرير إذا اعتبر أن القوة تتصرف ضد المقاومة أو لا تحمي السكان المحليين حماية كافية .

٢٨ - ومع أن أغلبية السكان في جنوب لبنان تشاطر الاهداف المبينة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) فهناك لبنانيون آخرون لا يشاطرون تلك الاهداف لانها تتضمن حق إسرائيل في الوجود كدولة داخل حدود معترف بها دوليا . وبرز هذا الرأي في شهري آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ عندما قامت مجموعات مناهضة للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بشن سلسلة من الهجمات على إثر حادثة حصلت في نقطة تفتيش قتل فيها لبنانيان من الميليشيا على يد حارس تابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . كما تناهض بعض مجموعات الفلسطينيين في لبنان الولاية الأصلية التي كلفت بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وتعمل هذه المجموعات من حين لآخر على شن هجمات ضد إسرائيل انطلاقا من الأرض اللبنانية سواء أكان ذلك بإطلاق صواريخ ضد إسرائيل أو بمحاولة تسليح مجموعات مغيرة من المسلحين إلى إسرائيل عن طريق البر أو البحر .

٢٩ - أما بالنسبة إلى السلطات الإسرائيلية ، فإنها لا تزال تذكر أنه ليس لديها أي مطامع إزاء أي أرض لبنانية ، وأن المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل هي إجراء مؤقت لضمان أمن شمال إسرائيل ، وأنها ستظل قائمة إلى أن يتم الاتفاق بشأن ترتيبات بديلة مع حكومة لبنانية قادرة على ممارسة السلطة في المنطقة ممارسة فعلية . وبمـرور السنين ، تبدو عمليات إسرائيل بصورة متزايدة وكأنها تكذب هذا الموقف . وعلى نحو ما قام الأمين العام بإبلاغ مجلس الأمن ، فقد شيدت طرقا وسياجات أمنية في مناطق الحدود نتج عنها إعادة رسم الحدود بحكم الواقع ؛ وشيدت طرقا أخرى للسماح بتعزيز قوات جيش الدفاع الإسرائيلي داخل لبنان بسرعة ؛ وتم تعزيز قوات الأمر الواقع التي تسلحها إسرائيل وتمولها وتدريبها وتوجهها ؛ وإلى إسرائيل يتم ترحيل اللبنانيين الذين يعتقلون على إثر اشتباكات مع قوات الأمر الواقع في الأرض اللبنانية ، وتصدر المحاكم الإسرائيلية في حقهم عقوبات بالسجن لفترات طويلة ؛ وتنصب إدارة مدنية في جميع أرجاء المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل ، بغض النظر عن رغبات السكان ؛ ويطلب إلى الراغبين في السفر بين المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل وبقيّة لبنان الحصول على تصريح بذلك ، مما ينتج عنه أن المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل أصبحت منطقة منفصلة بصورة متزايدة لا عسكريا فحسب بل واقتصاديا واجتماعيا . وأدت جميع هذه الأمور إلى جعل الاحتلال الإسرائيلي وكأنه ترتيب دائم أكثر مما تعلنه السلطات الإسرائيلية .

واجبات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومفهوم عملياتها

٣٠ - إن واجبات القوة وعملياتها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ هي إلى حد كبير نفس المهام والمفاهيم القائمة منذ وجود القوة . وتنقسم المهام إلى شقين هما : استخدام القوة لأفضل جهودها من أجل ضمان الطابع السلمي لمنطقة عملياتها ؛ وتوفير الدعم الإنساني للسكان المحليين .

٣١ - ويوجد عدد من الصعوبات التي تواجهها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الاضطلاع بهاتين المهمتين . فمعظم هذه المنطقة خاضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي . وتشكل قوات الاحتلال وحلفاؤها من اللبنانيين هدف نشاط المقاومة الذي يعتبر عموماً نشاطاً شرعياً . ولا تملك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بصفتها قوة تقليدية لصيانة السلم ، الولاية أو الوسائل الكفيلة بتمكينها من الحيلولة دون ممارسة أنشطة عسكرية على أيدي قوة الاحتلال وحلفائها اللبنانيين أو مجموعات المقاومة اللبنانية أو غيرها من العناصر المسلحة الموجودة في جنوب لبنان إذا صمموا على ذلك . وبالإضافة إلى ذلك ، فمن واجب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تضمن عدم تحولها إلى طرف في النزاع المضطرب القائم في جنوب لبنان .

٣٢ - ومن ثم فإن الحالة في جنوب لبنان تختبر إلى أقصى حد قدرة أي عملية لصيانة السلم على الوفاء بالولاية المنوطة بها في بيئة لا يؤخذ فيها بالقواعد المعتادة للنزاع الحكومي الدولي . وأسلحة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي الإقناع ، والتفاوض ، واستعراض (بل ونادراً استخدام) القوة ، والتمسك بعناد بواجبها المتمثل في تنفيذ المهام المسندة إليها من قبل مجلس الأمن . وأوجه قوتها تكمن في القوة الأدبية التي تتوفر لديها بوصفها تعبيراً عن إرادة المجتمع الدولي ، وفي إدراكها للتعقيدات المحلية وسرعة استجابتها والحماية المادية التي تستطيع أن توفرها لنفسها .

٣٣ - وتستند عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى شبكة من المواقع المنشأة في جميع أرجاء منطقة وزعها والمزودة بأفراد على مدى ٢٤ ساعة يومياً وعلى مدار السنة بالكامل . وهذه المواقع من ثلاثة أنواع : مراكز التفتيش ، ومهمتها مراقبة الحركة على الطرق الرئيسية في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ؛ ومراكز المراقبة ، ومهمتها رصد الحركة على الطرق وخارجها ؛ ومراكز التفتيش/المراقبة وتجمع بين مهمتي المراقبة والرصد . والأنواع الثلاثة من المواقع تعمل كلها معاً بشكل وثيق لتنفيذ مهام القوة . وكل موقع تُسند إليه مسؤولية ضمان عدم حدوث أنشطة عسكرية من المنطقة المحيطة به ؛ الأمر الذي لا يستلزم الاضطلاع بالمراقبة من الموقع فحسب بل القيام أيضاً بأعمال الدورية سيرا على الأقدام أو بالمركبات في المنطقة المجاورة له .

٣٤ - والإجراءات المستخدمة في مراكز التفتيش تتلخص في تفتيش المركبات والأشخاص جميعاً أو انتقائياً بحثاً عن أسلحة أو ذخائر أو غير ذلك من المعدات العسكرية ؛ ومنع مرور أي مركبات أو أشخاص يحملون تلك الأشياء ؛ ومنع المرور القسري . ويقام في

أحيان كثيرة مركز تفتيش ثان على بعد مسافة ما من المركز الأول ، ويكون مسؤولاً عن إغلاق الطريق في حالة حدوث دخول قسري عند مركز التفتيش الأول . وهذا الأسلوب لإغلاق المواقع يمكن القوة من تفادي استخدام الأسلحة لوقف أي مركبة تدخل عنوة من خلال مركز التفتيش الأول .

٣٥ - ومراكز المراقبة تعمل أيضا أزواجا أو في شكل مجموعات يساند بعضها بعضا . وعلى سبيل المثال ، فإن مركز المراقبة المقام على أرض مرتفعة يعمل بالتنسيق مع مركز في الوادي ، حيث ينهب المركز المقام على الأرض المرتفعة المركز الآخر إذا دعت الحاجة إلى اتخاذ إجراء لاعتراض أشخاص مشبوهين يتحركون في المنطقة الداخلة في نطاق مسؤولية ذلك المركز الأخير . وبالمناسبة ، فإن هذا المفهوم يوضح الفرق بين عمليات صيانة السلم والعمليات العسكرية التقليدية . ففي تلك الحالة الأخيرة ، لا يمكن منع التحرك إلا عن طريق المواقع المقامة على الأرض المرتفعة حيث يمكن السيطرة على المنطقة بإطلاق النار . وهذا الخيار ليس متاحا بالنسبة لعمليات صيانة السلم التي يتعين ، تبعاً لذلك ، تواجدها في الأودية والأراضي المنخفضة الأخرى ، بغية اعتراض التحرك غير المأذون به عن طريق وجودها المادي .

٣٦ - وهذا النظام المكون من المواقع الثابتة يُستكمل بقوات الاحتياطي على مستوى الكتيبة وعلى مستوى القوة ، مما يمكن وزعه عند وقوع حوادث خطيرة أو عندما يتعرض موقع للتهديد ويتطلب تعزيزا . وعندئذ تستخدم قوات الاحتياطي لتعزيز القدرة التشغيلية للموقع المعني أو للقيام باستعراض للقوة بما يكفي لردع العدوان المحتمل ضده . وفي تلك الحالات يتوقف النجاح في أحيان كثيرة على سرعة الرد من جانب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ولذلك يتعين وزع قوات الاحتياطي على نطاق واسع في منطقة القوة .

٣٧ - وتضطلع شبكة مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والدوريات التي تُنفذ منها بدور رئيسي أيضا في أداء القوة للمهمة الإنسانية المنوطة بها . فهي توفر للسكان المدنيين الحماية ومصدر العون إذا تعرضوا للمضايقات . كما أن المواقع قادرة على إمداد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتقارير فورية عن الإغارات ، وعلى استدعاء قوات الرد السريع التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل التصدي للغارة ومنع اختطاف أو ملاحقة المدنيين . وتشكل تقارير المواقع عن القصف بالقنابل والأنشطة العسكرية الأخرى الموجهة ضد السكان المدنيين السند لتدخلات القوة لدى السلطات الإسرائيلية . وفي المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل ، تضطلع الأفرقة المتنقلة من المراقبين العسكريين التابعين لفريق المراقبة في لبنان بدور

هام أيضا في رصد أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الامر الواقع وفي توفير الدعم الإنساني للسكان . كما تظطلع هذه الأفرقة بدور هام في مراقبة التعديلات الإسرائيلية (انظر S/19318) والأنشطة الأخرى التي يكون لها أثر ضار على حياة السكان اليومية في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل والإبلاغ عن ذلك .

٣٨ - وتحدد العوامل الرئيسية التالية أماكن مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان :

(أ) طبيعة الأرض : الأرض في جنوب لبنان يغطيها غطاء نباتي كثيف في السهول الساحلية أما المنطقة الداخلية فتتميز بوجود تلال مخرية تفصلها أودية عميقة . ولذلك فإن الإبقاء على القدرة المطلوبة على المراقبة والاعتراض يستلزم وجود عدد كبير من مراكز المراقبة .

(ب) السكان : خلال وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، على مدى نحو ١٣ سنة ، زاد عدد السكان في منطقة القوة . ومرد ذلك إلى عودة اللاجئين الذين كانوا قد فروا من المنطقة خلال القتال الكثيف في فترات سابقة ، وإلى الهجرة من أجزاء أخرى من لبنان ، وعودة المهاجرين اللبنانيين من أفريقيا وأماكن أخرى .

(ج) الأسلحة : بعد سنوات طويلة من النزاع المسلح في المنطقة ، أصبحت معظم الأسر المعيشية في جنوب لبنان تحتفظ بأسلحة . وفضلا عن ذلك ، فإنه من المعروف أن مختلف المنظمات المسلحة تخزن الأسلحة داخل منطقة القوة ، مما يعني ضرورة إنشاء مراكز تفتيش داخل منطقة الوزع وعلى حدودها .

(د) شبكة الطرق : أدت زيادة السكان وما أعقبها من زيادة في النشاط الاقتصادي إلى توسع كبير في شبكة الطرق . ومع شق طرق جديدة ، يتعين إنشاء مراكز تفتيش جديدة كي تظل حركة المركبات والأشخاص قيد المراقبة من جانب القوة .

(هـ) أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان : الدرس الذي استفادته القوة من التجربة هو أنها نفسها ليست بمنأى عن الأعمال العسكرية . ولذلك يتوجب أن تحدد مواقعها ، قدر الإمكان ، بطريقة تؤدي إلى الإقلال إلى أدنى حد من الخطر الذي يتهدد أفرادها إذا أصبح السكان المحليون ، لسبب أو لآخر ، معاديين للقوة .

ثالثا - التحليل

مقدمة

٣٩ - عولجت على فترات منتظمة في تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن مسألة ما إذا كان ينبغي لمجلس الأمن مواصلة الإبقاء على وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد أوصت هذه التقارير بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأربعة أسباب رئيسية :

(أ) إن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو رمز للالتزام المجتمع الدولي بتأمين سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ؛

(ب) إن العلاج الناجع للنواصب التي تحل بجنوب لبنان ما زال هو ذلك الذي يقضي به القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أي انسحاب القوات الإسرائيلية واستعادة سلطة الحكومة اللبنانية ؛ وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لها دور أساسي عند الأخذ بذلك العلاج ؛

(ج) في غضون ذلك ، فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تفلح في ممارسة قدر ما من السيطرة على مستوى الأعمال العسكرية في جنوب لبنان ؛ وهذه مساهمة هامة في تحقيق الاستقرار في منطقة متفجرة بشكل خطير ؛

(د) إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان توفر قدرا كبيرا من الدعم الإنساني والحماية للسكان في جنوب لبنان .

٤٠ - وقد قبل مجلس الأمن في السنوات الأخيرة بالإجماع توصية الأمين العام المرة تلو المرة . وفي الوقت نفسه ، تم الإعراب عن الشواغل المختلفة إزاء الحالة الراهنة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ومنها استمرار وجود القوات الإسرائيلية في لبنان وما يستتبعه ذلك من عجز القوة عن تنفيذ ولايتها الأمنية . ومن الشواغل الأخرى الشدود ، الذي سبقت الإشارة إليه في الفقرة ١٩ أعلاه ، الناجم عن إناطة قوة لصيانة السلم بولاية تقضي بمنع استخدام منطقتها في أنشطة عسكرية ، في الوقت الذي تشمل فيه تلك الأنشطة مقاومة لاحتلال أعلن مجلس الأمن مرارا وتكرارا معارضته له ؛ مما يمثل مسألة صعبة : فإذا كان من غير المستطاع ، في الواقع ، إقناع إسرائيل بسحب قواتها من لبنان على النحو الذي يطالب به مجلس الأمن ، فهل يصبح لدى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مبرر لمنع جماعات المقاومة من استخدام منطقة القوة في القيام

بأنشطة عسكرية أيضا على النحو الذي يقضي به مجلس الأمن ؟ كما أبدي قلق إزاء تكلفة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالنسبة للمنظمة (وبالنسبة للدول الاعضاء المساهمة بقوات فيها) . والسؤال المطروح هو من الملائم مواصلة إنفاق ٤٦ في المائة من الموارد المخصصة حاليا لعمليات صيانة السلم على قوة مُنعت ، طوال نحو ١٣ سنة ، من تنفيذ ولايتها ؟

٤١ - ولذلك درس الاستعراض الذي طلبه مجلس الأمن في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مسألة ما إذا كان بالمستطاع تعديل حجم ووزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بشكل يفي بالاهداف التالية :

- (أ) الإبقاء على وجود ملموس لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان ؛
- (ب) الإبقاء على التزام مجلس الأمن بالقرار ٤٣٥ ؛
- (ج) الإبقاء على مقدرة القوة على السيطرة على مستوى الأعمال العسكرية في جنوب لبنان ؛
- (د) الإبقاء على مقدرة القوة على توفير الدعم الإنساني للسكان المحليين ؛
- (هـ) العمل ، إن أمكن ، على تدارك الوضع الشاذ الناشئ عن تكليف قوة لصيانة السلم بولاية تقضي بالحيولة دون استخدام منطقتها في أنشطة عسكرية في الوقت الذي تشتمل فيه تلك الأنشطة على مقاومة لاحتلال أعلن مجلس الأمن مرارا وتكرارا معارضته له ؛
- (و) تخفيض تكاليف القوة بالنسبة للأمم المتحدة .

٤٢ - ويجب التأكيد على أن الاستعراض قد أجري في وقت يصعب فيه بمفغة خاصة الحكم على المسار المحتمل للأحداث المقبلة في جنوب لبنان . فقد كان هناك ، من ناحية ، تطورات تدعو للأمل ، وأبرزها انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية في منطقة بيروت الكبرى وبدء برنامج لإعادة التوحيد ولتعزيز الجيش اللبناني . ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل لم تبد أية إشارة إلى أنها ستكون مستعدة ، في المستقبل القريب ، لسحب قواتها بالكامل من جنوب لبنان . ويجب أيضا افتراض أن مختلف الجماعات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان ستظل راغبة في استخدام الجزء الجنوبي من البلد كقاعدة تشن

منها هجمات على اسرائيل . ومن المرجح أيضا أن يمر بعض الوقت قبل أن تتمكن الحكومة اللبنانية من ممارسة سلطة فعالة في الجنوب . ولذلك فإن استنتاجات الاستعراض هي استنتاجات قصيرة الاجل . ومن المأمول أن يصبح من الممكن في الاجل المتوسط أن تتمكن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ الولاية التي عهد بها إليها أصلا بأن تنتشر حتى الحدود الدولية وأن تصبح الحكومة اللبنانية في وضع يسمح لها بتسلم المنطقة التي توجد بها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان، والمحافظة على الامن فيها . وفي ذلك الوقت سيتعين دراسة مجموعة جديدة من الخيارات بالنسبة لحجم ووزع القوى ، وهي خيارات تشمل احتمال زيادة عدد أفراد القوة في المراحل الاولى على الأقل .

مواءمة الحجم والوزع مع الاهداف

٤٣ - إن الهدف الاول الوارد في الفقرة ٤١ - وهو الإبقاء على وجود ملموس للامم المتحدة في جنوب لبنان - لا يحدد حجما أو وزعا معيناً لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . ويمكن تحقيق هذا الهدف حتى إذا كانت القوة أصغر ، أو كان وزعها مختلفا ، مما عليه الحال الآن .

٤٤ - غير أن الهدف الثاني - وهو الإبقاء على التزام مجلس الامن بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) - يحدد من خيارات تغيير وزع القوة . فهذا الهدف يسمح لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بتسليم أجزاء من المنطقة التي تتمركز فيها إلى الجيش اللبناني ، ولكنه يشترط أيضا أن تبذل القوة كل ما في وسعها لتوسيع نطاق وزعها الفعال في اتجاه الحدود الدولية .

٤٥ - والقرار الذي اتخذته الحكومة اللبنانية في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بأن تطلب من قيادة الجيش أن تستعد لتولي مسؤولية الامن في جنوب لبنان ومنطقة البقاع الغربي والانتشار في جميع أجزاء هاتين المنطقتين يبعث الامل في أن تتمكن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من الانسحاب ، في وقت قريب ، من " المنطقة الشمالية الغربية " (كما هي معروفة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢٢ أعلاه) وتسليمها إلى الجيش اللبناني . وكذلك سيقوم الجيش بالمحافظة على الامن في هاتين المنطقتين . وهذا من شأنه أن يسمح بالاستغناء عن سريتين بالإضافة إلى العناصر الداعمة لهما ، أي حوالي ٧,٥ في المائة من العدد الحالي لأفراد مشاة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وكما تقر الحكومة اللبنانية فإن جدوى هذه الخطوة ستعتمد على تمكن الحكومة ، دون عائق ، من نشر مناوبة وإمداد وقيادة الوحدة ، أو الوحدات ، المعنية وعلى قدرة تلك الوحدات على العمل بفعالية في المحافظة على الامن في المنطقة

الموجودة بها واستعدادها لذلك . وعلى هذا الاساس فإن القرار الذي اتخذته الحكومة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ يشكل خطوة هامة نحو تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

٤٦ - وعلى الناحية الاخرى من منطقة العمليات ، تتمثل سياسة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في القيام بأقصى ما يمكن لها القيام به لتوسيع نطاق انتشارها الفعّال نحو الحدود الدولية . ومما يدل على تحقيق القوة لنجاح هام في هذا الاتجاه أنها قد حلت محل قوات جيش الدفاع الاسرائيلي/قوات الامر الواقع الموجودة في منطقة تلة حقبان في عام ١٩٨٧ (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه) . وقد أنشأ قائد القوة ، مؤخراً ، عددا من مواقع المراقبة الجديدة إلى الجنوب وإلى الغرب من قرية ياطر ، وهي منطقة كانت مسرحاً لاشتباكات متكررة بين وحدات قوات جيش الدفاع الاسرائيلي/قوات الامر الواقع والعناصر المسلحة . وقد أمكن ، حتى الآن ، تنفيذ هذه التغييرات في الوزع في حدود الموارد المتاحة من القوى البشرية ، إلا أن إجراء عملية كبيرة لإعادة الوزع في منطقة السيطرة الاسرائيلية سيحتاج ، بالتأكيد تقريبا ، كما سبق أن أشير ، إلى زيادة حجم القوة في المراحل الاولى على الاقل .

٤٧ - والهدف الثالث - وهو الابقاء على مقدرة القوة على السيطرة على مستوى الاعمال العسكرية في جنوب لبنان - يتطلب وزع القوة بأعداد كافية في الاجزاء من منطقتها التي يرجح بدرجة أكبر أن تحدث فيها أعمال عسكرية أو يتم عبرها تحريك أشخاص مسلحين أو مواد شبه عسكرية . والوزع الحالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يعكس هذه الاحتياجات ، فيما عدا أنه لا يمكن القوة من القيام بوظائفها المتعلقة بالسيطرة في منطقة السيطرة الاسرائيلية . والاستثناء الوحيد لهذا هو القطاع الذي تتمركز فيه الكتيبة النرويجية ، الذي تحتفظ فيه القوة ، كما هو مبين في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٢٢ أعلاه ، بقدرة محدودة على السيطرة على تحركات قوات الامر الواقع وكذلك على تحركات العناصر المسلحة .

٤٨ - والهدف الرابع - وهو المحافظة على قدرة القوة على تقديم الدعم الإنساني للسكان المحليين - يتطلب وزع القوة في أجزاء المنطقة التي يكون السكان فيها أكثر عرضة للتأثر بالاعمال العسكرية أو المضايقات . وبصفة عامة فإن هذه الاجزاء تشمل المناطق التي تقع فيها الاشتباكات بانتظام بين قوات جيش الدفاع الاسرائيلي/قوات الامر الواقع والعناصر المسلحة والمناطق التي وزعت فيها القوة ، على أي حال ، للقيام بوظائفها المتعلقة بالسيطرة . غير أن هذه الاجزاء تشمل أيضا المشاطة الموجودة داخل منطقة السيطرة الاسرائيلية حيث جرى ، مثلا ، إقامة مكاتب للإدارة المدنية أو جرت مقاومة التجنيد الاجباري في قوات الامر الواقع من جانب السكان

المحليين . وفي المناطق الاخيرة ، يشكل الهدف الإنساني سببا قويا لاحتفاظ القوة ببعض المواقع التي تكون فائدتها محدودة من الناحية العسكرية البحتة .

٤٩ - والهدف الخامس هو القيام ، إذا أمكن ، على تدارك الوضع الشاذ الناتج عن تكليف قوة لصيانة السلم بولاية تقضي بالحيلولة دون استخدام منطقتها في أنشطة عسكرية في الوقت الذي تشمل فيه تلك الأنشطة على مقاومة لاحتلال أعلن مجلس الأمن ، مرارا وتكرارا معارضته له . والطريقة الواضحة لتصحيح هذا الوضع الشاذ هو أن تسحب اسرائيل قواتها بالكامل من الاراضي اللبنانية . غير أنه إلى أن يحدث هذا ستستمر قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في مواجهة مسائل صعبة وحساسة ، وهي مسائل تتعلق بولايتها وبطريقة العمل أكثر مما تتعلق بحجمها ووزعها . والجهود التي تبذلها القوة للسيطرة على العناصر المسلحة قد أدت ، على مدى السنوات ، إلى العديد من المواجهات الكثيرة الخطرة والتي كان بعضها مهلكا . غير أن تخلي قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان عن تلك الجهود سيكون متعارضا مع الولاية التي منحها مجلس الأمن للقوة . كما سيكون متعارضا مع رغبة السكان المحليين الذين يقدرّون الجهود التي تبذلها القوة للسيطرة على مستوى العنف المنتشر حولهم ، وهي جهود تمكنهم من أن يعيشوا حياتهم اليومية بدرجة من الامان على الرغم من مقاومتهم لاحتلال الاسرائيلي . ولذلك فإن الاستعراض قد خلص بالنسبة لهذه المسألة إلى الاستنتاج نفسه الذي يرد في بيان الأمين العام المؤرخ في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ والذي مفاده أنه "ليس شمة حل سهل للمأزق الذي توجد فيه قوة الامم المتحدة" وأنه انتظارا لانتهااء الصعوبات الحالية بما يحقق صالح جميع الاطراف المعنية فإن "النهج الوحيد أمام قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان هو استمرار وجودها ومواصلة القيام بوظائفها الحالية في المنطقة ، ضمن إمكانياتها المحدودة " (S/17093 ، الفقرة ٢٤) .

٥٠ - والهدف السادس هو تقليل التكلفة التي تتحملها المنظمة بالنسبة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد قيل أعلاه أن الهدفين الثالث والرابع - وهما المحافظة على مقدرة القوة على السيطرة على مستوى الاعمال العسكرية وتقديم الدعم الإنساني للسكان المحليين - يتطلبان أن تظل القوى منتشرة في المناطق التي توجد فيها حاليا . غير أنه يظل هناك سؤالان سيتعلقان بما اذا كان من المطلوب أن يظل العدد الحالي للمواقع على ما هو عليه ، وبما اذا كانت هذه المواقع تحتاج الى عدد الافراد الموجودين فيها حاليا .

٥١ - وبالنسبة للسؤال الاول فإن وزع مواقع القوة يشكل عملية دينامية . وقائد القوة يقوم مرتين في السنة بالتفتيش الشامل على كل كتيبة . ومن الأغراض الرئيسية

لعمليات التفتيش هذه تقييم الاحتياجات المستمرة لكل موقع في ضوء العوامل التشغيلية والاقتصادية والديموغرافية والأمنية المتغيرة . ونتيجة لهذا فإن نمط المواقع يتغير باستمرار : ففي فترة الولاية الحالية ، مثلاً ، أغلق ١١ موقعا (حوالي ٦ في المائة من مجموع المواقع) وفتحت ثمانية مواقع جديدة .

٥٢ - وفيما يتعلق بعدد الأفراد الموجودين في المواقع فإن قائد القوة أجرى دراسة لتحديد العدد النموذجي لكل نوع من أنواع المواقع المبينة في الفقرة ٢٣ أعلاه . ومن الناحية العملية ، لا يمكن في حدود العدد الحالي لأفراد القوة توفير الأفراد اللازمين لكل موقع على المستوى النموذجي ، وعدد أفراد كل موقع يقل ، في المتوسط ، عن ذلك المستوى بنسبة ١٠ في المائة .

٥٣ - ولذلك فإن الاستعراض قد خلص إلى أنه ليس من المستصوب تقليل عدد المواقع أو عدد الأفراد الموزعين في تلك المواقع . غير أن الاستعراض حدد بعض التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لتقليل التكاليف التي تتحملها المنظمة بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

تدابير تبسيط عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٤ - يتألف جوهر عملية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من كتائب المشاة الست التابعة لها ، التي تمثل في الوقت الحالي ٧٢ في المائة من أفراد القوة العسكريين . وهؤلاء الأفراد متمركزون في المواقع ويقومون بأعمال الدورية التي تمكن القوة من السيطرة على منطقة عملياتها . واحتياجات هؤلاء الأفراد هي التي تحدد ، بدرجة كبيرة ، طبيعة وعدد عناصر الدعم الموجودة في مقر القوة وفي الميدان . ولذلك فإن الاستعراض قد ركز اهتمامه على تلك الاحتياجات ، على أساس الفهم بأنه بعد تحديد عدد أفراد القوة وتنظيمها يمكن تعديل عناصر الدعم .

٥٥ - وقد درس الاستعراض كيف يمكن تنظيم عنصر مشاة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على خير وجه لتعظيم نسبة القوات المتمركزة في الحدود إلى عناصر المقر وعناصر الدعم . وجرى النظر بشكل خاص في خيارين هما : توحيد حجم الكتائب الكبيرة ، التي تتألف كل منها من خمس سرايا حدودية ، وهو نموذج استخدم بنجاح في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، أو توحيد الكتائب بحيث تتكون كل منها من ثلاث سرايا حدودية ، مع تحديد قوة عناصرها في المقر وعناصر الدعم ، وهي الحدود التي يطلب التقيد بها من جانب الحكومات المساهمة بقوات . ويرى قائد القوة ، أنه نظرا إلى ظروف العمليات السائدة في جنوب لبنان ، سيكون من غير العملي

وجود كتائب تتكون من خمس سرايا حدودية وسيكون من الصعب قيادتها . وقد أوصى بأن أنجع التنظيمات في هذا الشأن ، هو كتيبة من ٦٤٥ عنصرا مؤلفة من ثلاث سرايا حدودية ، يتألف كل منها من ثلاث فصائل . وهذا يتيح نسبة ٤٦٥ في السرايا الحدودية الى ١٨٨ عنصرا في أفراد المقر/الدعم (أي ٧٢ : ٢٨) .

٥٦ - ولا يتفق تنظيم الكتائب الست القائمة مع هذا النموذج ، فإن قوة عناصرها في المقر وعناصر الدعم تتراوح بين ٤٣ بالمائة و ٢٤ بالمائة من مجموع قوات الكتيبة . والسبب في الحجم الحالي لعناصر الكتيبة في المقر وعناصر الدعم هو أنه عندما أنشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أول الأمر ، طلب الأمين العام من الحكومات المساهمة بقوات أن تزود كتائب مشاتها بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي ، باعتبار أن القوة نفسها ، في أوائل عهدها لم تكن تتمتع سوى بقدرة محدودة على الوفاء بما للكتيبة من احتياجات سوقية . ولم يعد الأمر كذلك الآن ، إذ يمكن لعناصر الكتيبة في المقر وعناصر الدعم أن تكون أكبر من اللازم على وجه الدقة . وبالتالي ، يوصى بأن يطلب من الحكومات المساهمة بقوات أن تتقيد بأوثق ما يمكن بالتنظيم الذي اقترحه قائد القوة وأن تضمن بشكل خاص أن لا تتجاوز نسبة عناصر المقر وعناصر الدعم إلى القوات المرابطة على الحدود ٣٠ بالمائة سواء على مستوى السرية أو على مستوى الكتيبة . وسينتج عن إعادة التنظيم هذه توفير عدد من العناصر يناهز ٣٩٠ فردا (٩ بالمائة من قوات المشاة الحالية التابعة لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) .

٥٧ - وأوصى قائد القوة كذلك بالآلة تجهز كتائب المشاة من الآن فصاعدا بمدافع الهاون الثقيلة . فبالنظر إلى كثافة السكان في المنطقة التي تعمل فيها قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فلن يكون من الملائم أن تستعمل القوة هذه الأسلحة دفاعا عن النفس نظرا لشدة خطر وقوع إصابات بين المدنيين . والواقع أنها لم تستعمل لهذا الغرض قط ، ولا تستعمل حاليا إلا للإنارة ، وهذه وظيفة يمكن لوسائل أخرى أن تؤديها بطريقة أفضل اقتصادا .

٥٨ - وأفاد قائد القوة كذلك بأنه ، على إثر إنشاء قوة متنقلة احتياطية ، مزودة بناقلات جنود مدرعة ، فهو لم يعد بحاجة إلى سرية حراسة مدرعة ، تتمركز في مقره ، في الناقورة . وهذه السرية تشكل الآن جزءا من الكتيبة الفرنسية المختلطة ، التي أعيد وزعها في الناقورة في أواخر عام ١٩٨٦ . وبنتيجة بعض القيود التي فرضت على وزعها في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهي قيود لاتزال سارية المفعول منذ ذلك التاريخ ، أصبح يضطلع بشكل متزايد بوظائف الحراسة كتائب المشاة

التابعة لها ، وهي جميعا مزودة حاليا بناقلات جنود مدرعة ، كما تفضلع بها القوة المتنقلة الاحتياطية . ويوصي بأن يطلب من حكومة فرنسا أن تقوم بسحب هذه الوحدة . وسينتج عن ذلك توفير في العناصر يبلغ ١١٦ ، من جميع الرتب .

رابعاً - موجز التوصيات

٥٩ - تُقدم التوصيات التالية :

(١) في الوقت الحالي ، ينبغي ألا يُجرى أي تغيير ملموس في مهام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولا في انتشارها ؛

(ب) ينبغي للقوة أن تواصل اتصالاتها بالسلطات اللبنانية بغية تسليم الجزء الشمالي الغربي من منطقة عملياتها للجيش اللبناني . وعلى أمل أن تتوفر بسرعة ظروف تيسر لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الاضطلاع بولايتها الأصلية ، ينبغي أن تحتفظ القوة بخطط احتياطية لوزعها إلى حيث الحدود الدولية ، ولنقل المسؤولية عن منطقتها تدريجياً إلى الحكومة اللبنانية ؛ ولقد تقتضي هذه العملية ، في بادئ الأمر على الأقل ، زيادة في أفراد القوة ؛

(ج) في الوقت نفسه ، ينبغي اتخاذ بعض التدابير لتبسيط عمل القوة ، أي :

١١١ إجراء تخفيض في حجم عناصر المقر وعناصر الدعم التابعة لكتائب المشاة الست ؛

١٣١ سحب مدافع الهاون الثقيلة ، التي جُهزت بها بعض الكتائب ؛

١٣١ سحب سرية الحراسة المدرعة ، الموزوعة حالياً في مقر القوة ، بالناقورة .

ومن شأن هذه التدابير أن تؤدي إلى وفر بنحو ١٠ بالمائة في حجم القدرة العسكرية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .
